ومن واقع البيانات العربية، في دورات انعقاد اللجنة العامة للحوار، يتضح ان الجانب العربي طالما استوضح الموقف الاوروبي من الابعاد الخاصة بقضية فلسطين، ومن ذلك قضية حقوق الشعب الفلسطيني، والانسحاب من الاراضي المحتلة، وموقف اوروبا من انشاء المستعمرات، والاستيطان الاسرائيلي على الاراضي العربية المحتلة، وانتهاك حقوق الانسان الفلسطيني، والعربي، في الاراضي المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق تراب وطنه، والمفهوم الاوروبي لهذا الحق(٢٩).

ويمكن تناول المطالب العربية والمواقف الاوروبية منها على النحو التالي:

حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

سعى الجانب العربي الى اعتراف دول المجموعة الاوروبية، كوحدة جماعية او كدول منفردة، صراحة، بضرورة كفالة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كوسيلة قانونية لحل المشكلة الفلسطينية، وفقاً للمبادىء المقررة في العرف والقانون الدوليين، وتحت اشراف الامم المتحدة، أو أي اشراف دولي يراعي الحياد والنزاهة. كذلك عمل الطرف العربي لوضع حد للعلاقة الاوروبية الخاصة باسرائيل والمرتكزة على ارث اضطهاد اليهود في اوروبا وعقدة الشعور بالذنب، بعد وضوح الذنب الاسرائيلي في تشريد الملايين من الشعب الفلسطيني(٣٠).

وقد تطور الموقف الاوروبي ببطء شديد في هذا الاتجاه. اذ لاحظ الطرف العربي تردد الغرب في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير على الرغم من الاعتراف العربي، والدولي، بحقوق هذا الشعب. وقد رأى الجانب العربي ان بعض دول المجموعة قد تجاوز، في موقفه، مسألة تقرير المصير، مثل فرنسا وايطاليا واليونان، وتوقع الجانب العربي سير المجموعة ضمن توجه موحد من هذه المسألة(٣١). وهذا يدل على تباين المواقف الفردية عن المواقف الجماعية، في مرحلة من مراحل الحوار، في الاقتراب من القضية الفلسطينية. غير ان وزير الخارجية البريطانية، كارينغتون، ذكر، في خطابة في الجمعية العامة للامم المتحدة (ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٩)، وبالانابة عن المجموعة الاوروبية، «ضرورة احترام حق هذا الشعب في تقرير مصيره، وذلك من خلال ممثلين له، لكي يقوم، بدوره، في المفاوضات من اجل تسوية شاملة». كما اكد كارينغتون ان القرار ٢٤٢ غير كامل، لأنه لم يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، التي تفوق بكثير وصفهم كلاجئين، كما يتجاهل ايمان الفلسطينيين بأنهم شعب مميز له الحق في وطن(٣٢).

وعلى أي حال، فقد كان الحوار فرصة لسماع وجهة النظر الاوروبية، بوضوح، حول هذه المسألة. ففي اجتماع اللجنة العامة للحوار في لوكسمبورغ (أيار ـ مايو ١٩٧٦)، كان الطرف العربي اسند الى رئيس الوفد الفلسطيني القاء البيان العربي التكميلي. وفيه عقب رئيس الوفد الفلسطيني على كلمة الجانب الاوروبي، حين اشار الى المساعدات الانسانية التي قدمتها اوروبا الى ابناء فلسطين. وقد كان التعقيب العربي بليغاً، حين ذكر ان ما قدمته اوروبا اقترن بمسؤولية كبيرة تقع على كاهلها في نكبة فلسطين والمشكلة اليهودية وتصريح بلفور البريطاني وقرار التقسيم لعام ١٩٤٧.

دور الفلسطينيين في تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي

سأل الطرف العربي في الحوار عن التصور الاوروبي لتمثيل الفلسطينيين كطرف في الصراع العربي ـ الاسرائيلي في أي مفاوضات خاصة بحل الصراع. وكان رأي المجموعة أن المفاوضات التي تتم في اطار مؤتمر جنيف (بعد حرب تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣)، برئاسة القوتين العظميين، يجب ان تشمل ممثلين عن الشعب الفلسطيني. واشار الجانب العربي، في ذلك الوقت، الى انه يجب التأكيد ان مشاركة الفلسطينيين يجب الا تتوقف على موافقة طرف آخر، لأن ذلك يعرقل بلوغ السلام؛ فأكد